العدد 3428 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 23 ذو القعدة 1440 - الموافق 26 يوليو 2019
Friday 26 July 2019 - No.3428 - 12 th Year

قادة الاحتجاج والحركات المتمردة يتعهدان بالعمل لإنجاز «سلام شامل»

السودان : الجيش يعتقل النائب الأول للبشير خلال محاولة انقلابية فاشلة

نائب رئيس المجلس العسكري السوداني الفريق أول محمد حمدان حميدتي

الخرطوم - «وكالات» : نقلت وكالة السودان للأنباء عن الجيش السوداني، قوله الأربعاء، إنه «أحبط محاولة انقلاب واعتقل عددا غير محدد من كبار الضباط فيما يتصل بالمؤامرة».

وذكرت الوكالة «أعلنت القوات المسلحة في بيان لها اليوم عن كشفها لمحاولة انقلابية شارك فيها الفريق أول ركن هاشم عبد المطلب أحمد رئيس الأركان المشتركة وعدد من ضباط القوات المسلحة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني برتب رفيعة بجانب قيادات من الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني البائد» وأضافت «تم التحفظ عليهم وجار التحقيق معهم لمحاكمتهم».

ونقلت الوكالة عن الجيش قوله: «هدف المحاولة الانقلابية الفاشلة هو إجهاض ثورة الشعب المجيدة وعودة نظام المؤتمر الوطني البائد للحكم وقطع الطريق أمام الحل السياسي المرتقب الذي يرمي إلى تأسيس الدولة المدنية التي يحلم بها الشعب السوداني».

جاءت محاولة الانقلاب في الوقت الذي يعمل فيه المجلس العسكري وتحالف من جماعات الاحتجاجات والمعارضة لوضع اللمسات النهائية على اتفاق لتقاسم السلطة لفترة انتقالية من ثلاث سنوات حتى إجراء انتخابات، وهي عملية تعثرت مرارا.

من ناحية أخرى أكد قادة حركة الاحتجاج في السودان مجموعة من قادة الاحتجاج إلى اديس ابابا لعقد مباحثات مع شركائهم المتمردين. وبعد أيام من المباحثات المكثفة أعلنت حركة الاحتجاج الخميس لتوصل لاتفاق.

وأعلن تجمع المهنيين السودانيين الذي أطلق حركة الاحتجاجات في ديسمبر الفائت، في بيان على صفحته على فيس بوك إنّ «الاتفاق ناقش قضايا الحرب والسلام الجوهرية وجذور المشكلة السودانية».

وأوضح أن «قوى الحرية والتغيير تهدف عبره إلى فتح الطريق واسعا من أجل الوصول إلى اتفاق سلام شامل مع كافة حركات الكفاح المسلح»، مؤكدا أن «الاتفاق يمهد للوصول للسلام الشامل بصورة عاجلة فور البدء في عملية الانتقال إلى الحكم المدني».

وقال التجمع إن الاتفاق الذي يحمل اسم «إعلان أديس أبابا» بهدف الإسراع في تشكيل السلطة المدنية الانتقالية.

وأشار إلى أن «أولى مهام السلطة المدنية الانتقالية تحقيق اتفاق سلام شامل يبدأ بإجراءات تمهيدية عاجلة تم الاتفاق عليها تعمل على خلق المناخ المؤاتي للسلام».

وأوضح التجمع أن الحركات المتمردة المسلحة التي تطلق على نفسها الجبهة الثورية «توافقت مع قوى الحرية والتغيير حول الانتقال إلى السلطة المدنية والربط العضوي بينها وبين قضايا السلام».

ووقع تحالف قوى الحرية والتغيير الذي يقود الاحتجاجات والمجلس العسكري الحاكم اتفاقا لتشكيل مجلس عسكري مدني مشترك يؤسس لإدارة انتقالية تدير البلاد لمرحلة تستمر 39 شهرا، وهو مطلب رئيسي للمحتجين.

لكنّ ثلاث مجموعات مسلحة اعضاء في حركة الاحتجاج عارضت الاتفاق، معتبرة انه فشل في إبراز أولوية إحلال السلام في مناطق الصراع الثلاثة دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

واستدعى الأمر سفر الخميس، اتفاقهم مع شركائهم من قادة الحركات المتمردة على العمل سويا من أجل تحقيق «سلام شامل» في مناطق النزاع بالبلاد، بعد أن أبدت هذه المجموعات المسلحة تحفظات على اتفاق لتقاسم السلطة مع المجلس العسكري الحاكم.

رئيس البرلمان يتولى الرئاسة

وفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي

الرئيس التونسي الراحل الباجي قايد السبسي

تونس - «وكالات» : أعلنت الرئاسة التونسية أمس الخميس، خبر وفاة الرئيس الباجي قايد السبسي، عن عمر يناهز 92 عاما إثر نقله الأربعاء إلى المستشفى العسكري بالعاصمة.

ونقل السبسي مساء أمس الأربعاء، إلى المستشفى العسكري بالعاصمة تونس «بقرار من الأطباء المباشرين له»، وفق ما صرح به فجر اليوم الخميس، مستشار الرئيس لوكالة «تونس أفريقيا» للأنباء نور الدين بن تيشة.

وكان قايد السبسي غادر المستشفى في أول يوليو الجاري «بعد تلقيه العلاج اللازم، وتعافيه من وعكة صحية حادة»، وفق ما أعلنته رئاسة الجمهورية آنذاك.

وكان السبسي وقع في 5 يوليو أمراً يتعلق بتمديد حالة الطوارئ في كامل البلاد لمدة شهر، كما وقع في اليوم نفسه أمرا رئاسيا بدعوة الناخبين للانتخابات التشريعية والرئاسية في وقت لاحق العام الجاري.

يشار إلى أن السبسي نقل يوم 21 يونيو إلى المستشفى العسكري لإجراء بعض التحاليل إثر تعرّضه «لوعكة صحية خفيفة»، ثم غادر المستشفى «في صحة جيدة»، بحسب ما ذكرته حينها الناطقة الرسمية باسم الرئاسة، سعيدة قراش.

من ناحية أخرى أعلن رئيس البرلمان التونسي محمد الناصر، أنه سيتولى منصب رئيس الجمهورية مؤقتا وفق الدستور، في أعقاب وفاة رئيس الباجي قايد السبسي، أمس الخميس.

وقال الناصر، في كلمة إلى الشعب عقب اجتماعه الطارئ برئيس الحكومة في مقر البرلمان، إن الدستور ينص على أن رئيس البرلمان هو من يتولى منصب الرئاسة وأن مؤسسات الدولة ستستمر.

وأضاف «أريد أن أثمن ما قام به الرئيس في بناء دولة الاستقلال وفي رئاسة الجمهورية في السنوات الخمس الماضية».

وبحسب الدستور، يتولى رئيس البرلمان منصب الرئاسة مؤقتا لفترة أدناها 45 يوما وأقصاها 90 يوما.

وتشهد تونس هذا العام انتخابات تشريعية في أكتوبر المقبل، والرئاسية في 17 نوفمبر المقبل.

من جهة أخرى نعى الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بمزيد الحزن والأسى، فقيد الشعب التونسي والأمة العربية، الرئيس الباجي قايد السبسي رئيس تونسي والرئيس الحالي للقمة العربية.

وقال أبو الغيط «كان الفقيد الكبير رجل مبادئ ومواقف، وصاحب التزام عروبي لا يتزعزع، تجلى خلال قيادته الحكيمة للقمة العربية في دورتها الحالية، كما لعب الرئيس الراحل دورا وطنيا محوريا سيذكره له التاريخ التونسي في الحفاظ على وحدة بلاده وتماسكها في ظرف دقيق؛ وضرب بالتزامه الوطني وإخلاصه لبلده حتى آخر أيام عمره نموذجاً يحتذى في القيادة المخلصة الواعية القادرة على بناء التوافقات والخروج من الأزمات ولم شمل المجتمع وجمع كلمته في مواجهة رياح الفتنة».

وعبر أبو الغيط عن عظيم أمله في أن تتجاوز تونس حزنها على رحيل الفقيد الكبير لتتمكن من الاستمرار في بناء ديمقراطيتها وصناعة تنميتها بسواعد أبنائها المخلصين وبمعاونة شقيقاتها من الدول العربية.

الأردن يستعد لجمع الأسلحة من الشعب وحظر ترخيصها

رئيس الحكومة الأردنية عمر الرزاز

عمان - «وكالات» : يتحضر الأردن لجمع جميع قطع السلاح المنتشرة بين أفراد الشعب الأردني، فور إقرار مشروع قانون جديد للأسلحة والذخائر، حظر حمل السلاح وبنادق الصيد على الجميع.

وتبرر الحكومة تقدمها بمشروع القانون الجديد إلى مجلس النواب، بسبب تسبب هذه الأسلحة التي تقدر بالملايين بوقوع وفيات في حوادث إطلاق نار سواء بالمناسبات الاجتماعية أو في عمليات مقاومة المطلوبين الخطرين لرجال الأمن.

ولأول مرة في تاريخ الأردن، يفرض قانون السلاح والذي يدرس حاليا من قبل اللجنة القانونية لمجلس النواب لتشريعه وإقراره، سحب السلاح من الجميع سواء كان مرخصا أو غير مرخص.

واعتبر مشروع القانون كل رخص اقتناء وحمل الأسلحة الأوتوماتيكية الصادرة قبل نفاذ هذا القانون ملغاة حكماً اعتباراً من تاريخ نفاذه وعليهم تسليم أسلحتهم خلال 6 أشهر من نفاذ هذا القانون وسيتم تعويضهم تعويضا عادلا، وبخلاف ذلك يعتبر حائز السلاح الأوتوماتيكي مخالفا لأحكامه.

وحظر المشروع على أي شخص التعامل ببنادق الصيد الأوتوماتيكية التي تعمل بوساطة مخزن ذخيرة ثابت أو متحرك، يتسع لأكثر من طلقة، فيما استثنى من الحظر القوات المسلحة الأردنية والأمن العام وقوات الدرك والمخابرات العامة والدفاع المدني، وأي موظف أو مستخدم في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والبلديات سلمت إليه بندقية الصيد الأوتوماتيكية بمقتضى وظيفته.

واعتبرت جميع رخص اقتناء وحمل بنادق الصيد الأوتوماتيكية التي حظرها والصادرة قبل نفاذ أحكام هذا القانون ملغاة حكماً، ويلتزم المرخص لهم بتسليمها إلى أقرب مركز أمني خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذ أحكامه، على أن يتم تعويض المرخص لهم تعويضا عادلا خلال المدة المشار اليها.

ومنحت المسودة وزير الداخلية صلاحية منح رخصة اقتناء مسدس أو بندقية صيد أو سلاح هوائي وتمنح للشخص الطبيعي والمعنوي ورخصة حمل مسدس وتمنح للشخص الطبيعي ورخصة اقتناء سلاح أوتوماتيكي وتمنح لشركات الحماية والحراسة الخاصة المرخصة وفقا للتشريعات النافذة.

كما حظر مشروع قانون الأسلحة والذخائر الجديد على الوزراء السابقين حمل السلاح، كما كان مصرحا لهم سابقا في قانون الأسلحة والذخائر لسنة 1952 والمعمول به حاليا، إذ اقتصر المشروع الحالي على ذكر «الوزراء وأعضاء مجلس الأمة والحكام الإداريين الحاليين» ولم يذكر السابقين.

التحالف يعترض طائرة حوثية مسيرة في خميس مشيط

مباحثات سعودية أمريكية حول جهود تحقيق السلام في اليمن

قوات من الجيش الوطني اليمني

عدن - «وكالات» : أجرى السفير السعودي لدى اليمن محمد بن سعيد آل جابر، مباحثات في الرياض مع مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون النزاعات وعمليات الاستقرار ديبيس ناتالي، تطرقت إلى جهود المملكة لإحلال السلام في اليمن والعمليات الإنسانية والتنموية.

وذكر بيان صادر عن السفارة أمس الخميس، أنه جرى خلال اللقاء «استعراض العلاقات المتميزة بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك».

وكان مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، سلم أمس الأربعاء، 7 عربات إسعاف حديثة مجهزة بتجهيزات فنية متكاملة للحكومة اليمنية في عدن، ضمن مشروع دعم القطاع الصحي هناك.

من ناحية أخرى قال المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، العقيد الركن تركي المالكي، إن قوات التحالف المشتركة تمكنت فجر اليوم الخميس، من اعتراض وإسقاط طائرة دون طيار، أطلقتها الميليشيا الحوثية الإرهابية من محافظة صنعاء، في محاوله لاستهداف الأعيان المدنية والمدنيين بمدينة خميس مشيط.

وأضاف المالكي، كما أوردت وكالة الأنباء السعودية، انه «لا صحة لما تبثه وسائل إعلام الميليشيا الحوثية من أنهم استهدفوا مواقع حساسة بقاعدة الملك خالد الجوية، واصفا أكاذيبهم بأنها تعكس حالة اليأس التي تعيشها الميليشيا».

وأوضح العقيد المالكي، أن استمرار الميليشيا الحوثية الإرهابية بمحاولات استهداف الأعيان المدنية والمدنيين والمحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، يثبت إجرام هذه الميليشيا الإرهابية بارتقاء أعمالها العدائية والإرهابية إلى جرائم حرب بحسب القانون الدولي الإنساني، مؤكدا استمرار قيادة القوات المشتركة للتحالف باتخاذ الإجراءات الصارمة والرادعة لتحييد وتدمير هذه القدرات، وأن هذه الأعمال العدائية والإرهابية لاستهداف الاعيان المدنية والمدنيين سيتم التصدي لها بأفضل ما يمتلكه التحالف من قدرات.

من جهة أخرى أفادت مصادر عسكرية، مقتل وإصابة العشرات من ميليشيات الحوثي الانقلابية، مساء الأربعاء، بغارة جوية لمقاتلات التحالف العربي غربي محافظة مأرب.

وأضافت المصادر، أن مقاتلات التحالف شنت غارة جوية استهدفت تجمعاً للميليشيا الانقلابية، غربي مديرية صرواح، وفق ما أورد موقع «المشهد العربي»، اليوم الخميس.

وأشارت المصادر، إلى أن الغارة الجوية أسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الميليشيا الانقلابية، إضافة إلى تدمير آليات وأطقم قتالية.

يأتي ذلك، بالتزامن مع استمرار المواجهات بين قوات الجيش والميليشيات الحوثية في مواقع متفرقة من المديرية، أسفرت عن تكبد الأخيرة خسائر فادحة في العتاد والأرواح.

من جانب آخر أكد مصدر عسكري رفيع في جبهة الأزارق غربي الضالع، أن القوات الجنوبية المشتركة بقيادة العقيد محمود البتول، سيطرت على قرية حاجر، وعدداً من التباب المطلة على المنطقة، والشعب الأحمر التي تتبع إدارياً مديرية ماوية في تعز.

وقال العقيد محمود البتول، في تصريح للمركز الإعلامي لجبهة الضالع: «واصلت قواتنا تحقيق الانتصارات المتتالية بجبهة الأزارق آخرها اليوم، حيث سيطرت قواتنا على قرية حاجر والشعب الأحمر، وغيرهما من المناطق في مديرية ماوية بتعز المحاذية للأزارق»، وفق ما أورد موقع «عدن تايم»، أمس الخميس.

يذكر أن وحدات القوات الجنوبية المشتركة، أسهمت بشكل كبير في تحقيق الانتصارات الساحقة، والنجاحات الميدانية في جبهة مديرية الأزارق.

كما تمكنت قوات الجيش الوطني، الأربعاء، من تحرير مواقع استراتيجية، شمالي محافظة الضالع جنوب البلاد، عقب معارك ضارية تكبدت فيها ميليشيا الحوثي الإرهابية أكثر من 30 قتيلا في صفوفها.

وحررت قوات الجيش مسنودة بالمقاومة، الأربعاء، مناطق موقع، والحمراء، والأقواز، والعظم، بالإضافة إلى قرى القهرة، وصولان، والرفقة، غرب منطقة مريس، بحسب ما ذكر موقع «سبتمبرنت» الإخباري اليمني.

وأسفرت المعارك عن مصرع أكثر من 30 عنصراً حوثيا، بينهم قيادات ميدانية، وجرح آخرين، علاوة على تدمير عدد من الآليات التابعة لها.

واستعادت قوات الجيش الوطني خلال المعارك، عربات مدرعة وعدداً من الأطقم، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة المتنوعة.